

إعلان وزاري

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨

- ١- نحن، وزراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وقد اجتمعنا في المؤتمر الوزاري بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الراهنة والناشئة التي تواجه التنمية، نظراً لملتزمين بأهداف الوكالة ووظائفها، على النحو المبين في نظامها الأساسي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العام.
- ٢- ونذكر أهمية دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مواجهة التحديات الراهنة وبلوغ الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٣- ونقّر بمساهمة وإمكانات تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الأساسية للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية والبشرية؛ ونذكر التقدم المحرز في جميع الدول الأعضاء على صعيد تلبية مثل هذه الاحتياجات التنموية والفوائد التي تحققت من تطبيق التقنيات النووية في كلٍّ من الدول النامية والمتقدمة؛ ونشدد على الحاجة والطلب المتزايد للتوسع في استخدام التطبيقات النووية في جميع أنحاء العالم.
- ٤- ونؤكد على أهمية الأطر القانونية والرقابية، في السياق الأوسع لإرساء البنية الأساسية النووية الوطنية، من أجل الاستخدام المأمون والأمن والمستدام لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية بالنسبة لمشغليها وللجمهور.
- ٥- ونذكر أهمية تعزيز فهم عموم الجمهور للفوائد المتأتية من العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.
- ٦- ونقّر بدور الوكالة في تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والازدهار في الدول الأعضاء عبر تيسير حصولها بحرية على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ونقل التكنولوجيا النووية، وتطوير البحوث، وتطبيق الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية في الدول الأعضاء، والترويج للتعاون فيما بينها بهذا الخصوص على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف؛ ونسلط الضوء على المساهمة التي تقدمها الوكالة في توفير وتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية التي تقدّم جملة أمور من بينها التعبير بصورة ملموسة عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تماشياً مع المعاهدات الدولية النافذة ذات الصلة.
- ٧- ونذكر دور برنامج التعاون التقني التابع للوكالة كإلية رئيسية لدعم الدول الأعضاء في بناء وتعزيز وصون قدراتها فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وأمنة ومستدامة؛ ونشدد على أنه ينبغي لبرنامج التعاون التقني أن يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء وأن يتمّ تصميمه وتنفيذه بطريقة تحقّق أكبر قدر من التآزر على نطاق الوكالة وتستخدم موارد الوكالة بكفاءة وفعالية.
- ٨- ونشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تبرهن على التزامها القوي ومسئوليتها المشتركة تجاه برنامج الوكالة للتعاون التقني؛ وفي هذا الصدد، نؤكد على أن تعهد جميع الدول الأعضاء بتقديم مساهمات وتسديد حصصها في صندوق التعاون التقني بشكل كامل وفي الموعد المحدد سيسهم في إتاحة الموارد لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي.

- ٩- ونفّر بمساهمة عمل الوكالة في تعزيز تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في الدول الأعضاء، في مجالات مثل الطاقة، والمواد، والصناعة، والبيئة، والغذاء والزراعة، والتغذية، والصحة البشرية، وموارد المياه، وبالتالي تحسين نوعية حياة الإنسان.
- ١٠- وندرك أهمية عمل الوكالة في تطبيقات القوى النووية، والتطبيقات غير المتصلة بالقوى في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وكذلك في مجال الأمان النووي لرصد التغيرات البيئية في النظم الإيكولوجية ومساعدة الدول الأعضاء، وفقاً لأولوياتها الوطنية، على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ، وعلى التخفيف من حدة تغير المناخ بصفته تحدياً عالمياً.
- ١١- وندرك الحاجة إلى اجتذاب المزيد من النساء إلى مجال العلوم النووية؛ ونشجع الوكالة على مواصلة دعمها لمشاركة المرأة والسعي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في تنفيذ أنشطتها؛ ونحثّ الوكالة على مراعاة التأثيرات والمزايا المتصلة بالمنظور الجنساني.
- ١٢- ونؤكد على مساهمة الوكالة القيمة في تعزيز القدرات في مجال العلوم النووية الأساسية في الدول الأعضاء.
- ١٣- وندرك الحاجة إلى وجود أساس متين من المعرفة لتمكين جهود البحث والتطوير، ووضع السياسات العامة القائمة على الأدلة، وتلبية الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛ ونحثّ الوكالة على تحديد التحديات في هذا الصدد، ومواصلة تعزيز التعاون على مختلف المستويات فيما بين الدول الأعضاء المهتمة في البحث والتطوير بشأن الاستخدامات المفيدة للطاقة النووية والعلوم النووية من خلال مشاريع البحوث المنسقة، والشبكات ومجتمعات الممارسة، وزيادة تعزيز ودعم بناء القدرات للتمكين من استخدام التكنولوجيا النووية على نحو أفضل في الدول الأعضاء.
- ١٤- ونؤكد على أهمية مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايرسدورف، وفي المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وفي موناكو، في تطوير وتحسين التقنيات النووية ذات الصلة وإتاحتها للدول الأعضاء؛ ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز في مشروع ReNuAL و ReNuAL+ الهادفين إلى تحديث مختبرات التطبيقات النووية.
- ١٥- وندرك نجاح الوكالة في إبرام شراكات تقليدية وغير تقليدية، ونتوقع أن تبذل الوكالة مزيداً من الجهود لتحسين الشراكات مع من لهم صلة من شركاء وجهات مانحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك الهيئات الإنمائية وغير ذلك من الكيانات؛ وندعو الوكالة إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى العمل معاً، على أساس متعدد التخصصات، مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وكذلك الوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية، بهدف إتاحة نتائج جهود البحث والتطوير فيما يتصل بتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية للمستخدمين النهائيين، والارتقاء بمستوى مشاريع التعاون التقني الناجحة، وتحقيق الاستفادة وإحداث أثر اجتماعي اقتصادي.
- ١٦- ونعرب عن التزامنا بالعمل معاً من أجل سدّ الثغرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية فيما بين الدول الأعضاء، والاستمرار في تعزيز تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية، وبالتالي تلبية الأولويات الإنمائية الوطنية لكلّ دولة عضو والمساهمة في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ١٧- ونرجو من الأمانة أن تنظّم، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، فعالية متابعة لهذا المؤتمر الوزاري في السنوات القادمة.